

## الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين

## وتنامي التهديدات

أ. هاجر خلافة

جامعة الحاج لخضر باتنة

## ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على بعد مهم للأمن الإنساني ألا وهو الأمن الغذائي الذي يهتم بضمان حصول الفرد على الغذاء الكافي والسليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وبذلك سيتم تناول الأمن الغذائي من خلال التركيز على أهم المحاور التي يستند إليها بالتطرق إلى أبعاده وأهم الفواعل العاملة على ضمان تحقيقه، وآليات حفظه في ظل التهديدات المتزايدة له في العالم أجمع.

## Abstract:

*This article aims to highlight an important dimension of human security, which is food security. It is concerned about ensuring that the individuals are accessing to the adequate and healthy food as a right of the human rights. So we will study food security by focusing on its most important themes by addressing its dimensions, mechanisms and actors that work to ensure it, especially in the light of the growing threats that treat it in the whole world.*

## مقدمة :

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

وبذلك تهدف دراستنا للأمن الغذائي إلى إلقاء الضوء على بعد مهم للأمن الإنساني من خلال تناول أهم المحاور التي يستند إليها الأمن الغذائي بالتطرق إلى أبعاده وآليات حفظه في ظل التهديدات المتزايدة له في العالم أجمع. وفي ظل تنامي الاهتمام بمشاكل الغذاء وتوفره وتوزيعه وجودته على المستوى العالمي، ظهرت الحاجة إلى ضرورة البحث في الأمن الغذائي الذي يشكل أحد العوامل المؤثرة في المقاربة الكلية للأمن الإنساني، وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

"كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي الذي يشكل جزءا من المقاربة الكلية للأمن الإنساني في ظل تنامي التهديدات المحدقة به؟".

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالأمن الغذائي بصفته بعدا من أبعاد الأمن الإنساني؟
- فيم تتجلى آليات تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما هي الفواعل المختلفة العاملة على ضمان الأمن الغذائي؟
- ما هي أهم التحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي؟

## 1- مفهوم الأمن الغذائي وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة :

شكلت مشكلة الغذاء ولسنوات عديدة، إحدى أهم المشاكل التي حظيت باهتمام كبير من قبل جمهور الباحثين، حيث ارتبطت هذه المشاكل بما أصبح يطلق عليه بالأمن الغذائي، هذا الأخير الذي تعددت المفاهيم المقدمة له، كل حسب رأيه وتوجهاته الإيديولوجية والثقافية. وفيما يلي سنورد بعض التعاريف المقدمة له:

\* تبنّت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: "يعني الأمن الغذائي توفير الغذاء بالكمية والتنوعية اللازمين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتماداً على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر وإنتاجها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية"<sup>1</sup>

حسب هذا التعريف فإن على كل دولة العمل على إنتاج أكبر قدر من الغذاء بطريقة تراعي فيها ميزتها النسبية في إنتاج نوع معين من سلعة غذائية، ويكون ذلك حسب مواردها الطبيعية، بحيث تصبح هذه السلعة قادرة على التنافس في الأسواق الخارجية.

\* كما تناول مؤتمر روما 2009 والذي عنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009" تعريف الأمن الغذائي وتحديد أبعاده بأن: "الأمن الغذائي يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد، وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفي باحتياجاتهم وأفضليتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة".

\* أما الأستاذ "محمد أحمد علي العدوي" فيعرف الأمن الغذائي على أنه: "أن تتوفر لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي"<sup>2</sup>.

إن ما يلاحظ على هذا التعريف هو أن الأمن الغذائي لا يعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وإنما المشكل الأساسي يقع في "توزيع الغذاء" وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد.

\* كما عرف الأمن الغذائي على أنه: " يكون الأمن الغذائي عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحي ونشط"<sup>3</sup>.

\* وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني إلى سبعة أبعاد متكاملة وهي: الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن المجتمعي، الأمن الفردي، الأمن الثقافي، الأمن السياسي، والأمن الغذائي الذي أشير إليه على أنه: "يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي وباستمرار بشكل يحقق توازن في نمو الإنسان، وفي بقاءه بصحة جيدة، مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية"<sup>4</sup>.

وبالتالي فالأمن الغذائي كما جاء في قمة الغذاء العالمي سنة 1996، يشير إلى أنه عندما يكون لجميع الأفراد في جميع الأوقات الغذاء الكافي والصحي والمغذي لعيش حياة صحية وسليمة. وبذلك فالأمن الغذائي يشترط ما يلي<sup>5</sup>:

أ-توفر الغذاء **Food Availability**: ويعني وجود أغذية متاحة على أساس ثابت.

ب-وصول المواد الغذائية وتوزيعها **Food Access**: وتشير إلى وجود موارد كافية للحصول على المواد الغذائية المناسبة لوجبات مغذية، ووصول هذه الأخيرة لجميع الناس.

ج-استخدام الغذاء **Food Use**: بمعنى الاستخدام المناسب على أساس المعرفة بالتغذية الأساسية والرعاية، وكذلك الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

أما عن علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم يذهب البعض من الباحثين إلى اعتبار أن الأمن الغذائي مرادف للعديد من المفاهيم المشابهة أو اللصيقة له، والتي هي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن الأمن الغذائي، وفيما يلي سنتعرض إلى بعض هذه المفاهيم:

أ- **الاكتفاء الذاتي: «Self Sufficient»** يشير مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغالب إلى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا<sup>6</sup>. كما يقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.

إن الاكتفاء الذاتي لا يعني بأي حال من الأحوال وقف أو قطع التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وإنما إعداد وتأمين شروط وظروف داخلية وطنية لتحقيق ربح أعلى للتبادل الاقتصادي عبر قنوات تقسيم العمل الدولي وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي كميا ونوعيا، عبر تحقيق مستوى إشباع نوعي وكمي لاحتياجات المواطنين الاستهلاكية والاستثمارية.

وبالإضافة إلى ذلك يعرف الاكتفاء الذاتي لغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على لنفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا المفهوم أثير تحوله مجموعة من التحفظات أهمها<sup>7</sup>

• الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.

• نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.

• إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

## •مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

وبالتالي مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذ الميوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية. كما يتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ فلا بد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة. أما التحفظ الثالث فيعتبر أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلًا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. في حين التحفظ الأخير يتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش أنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل الاعتماد عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد، كما أنه وفي ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.

وعلى العموم يعتبر الباحثون الاقتصاديون أنه وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومرافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل مفهوم طوباوي<sup>8</sup>، بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

مما سبق عرضه يتبين لنا بأن الفرق بين مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي يتجلى في كون الأول يتعلق بتوفر الغذاء بأبعاده الثلاثة (الكفاية، التوزيع، الجودة) أما الثاني فهو يرتبط أساساً بتوفر بعد واحد ألا وهو عنصر الكفاية.

#### ب- أمان الغذاء *Food Safety*:

عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) أمان الغذاء بأنه: "يشمل كل الظروف والمعايير الضرورية واللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من المستهلك الأخير"<sup>9</sup>.

إن البدايات الأولى للاهتمام بالغذاء كانت منصبة على توفير الغذاء، من خلال توفير الكميات اللازمة، بعد ذلك جاءت مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة الاهتمام بالجودة والتنوعية لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بأساليب زيادة الإنتاج في الزراعة العضوية، أو كما تسمى "بالهندسة الزراعية".

وبذلك يكمن الفرق بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء في أن الأول يشكل أحد أبعاد الأمن القومي للدولة الذي تسعى إلى تحقيقه، في حين يشير الثاني إلى الشروط أو المعايير الواجب توفرها في الغذاء الذي تسعى الدولة إلى تأمينه لمواطنيها والمحافظة على توفره.

#### ج- الحق في الغذاء *The Right To Food*:

"إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وهو على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية"<sup>10</sup>.

إن الحق في الغذاء هو حق مكسب في القانون الدولي، وقد تم الاعتراف بهذا الحق سنة 2008 كعنصر أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي والتي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية، وترجع أسباب هذا الاعتراف إلى سببين رئيسيين وهما<sup>11</sup>:

1-لقد أثرت الأزمة تأثيراً غير مناسب على أولئك الذين كانوا معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بالفعل، وهم عادة الأشخاص الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الغذاء.

2-وجود اعتراف واسع النطاق بأنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي لأزمة الغذاء، فإن نهج سير الأمور كالمعتاد لا ينجح، ومن اللازم استكمال المناهج التقليدية التي كانت تتناول الأبعاد التقنية لانعدام الأمن الغذائي، من حيث سمته الطارئة وجوانبه الهيكلية على السواء، من خلال الاهتمام ببعد إضافي يركز على تعزيز الحق في الغذاء الكافي وإصلاح الحكومة المحلية والعالمية للأمن الغذائي على حد سواء.

بالإضافة إلى هذه المفاهيم نجد مفاهيم أخرى مثل نقص التغذية *Malnutrition* التي تعني أنها تحدث عندما يكون مقدار ما يتحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازمة لممارسة النشاط الخفيف، وللحد الأدنى للوزن المقبول مقارنة بالطول المكتسب، وهو يتباين حسب البلد ومن سنة لأخرى<sup>12</sup>.

وبذلك ما تجدر الإشارة إليه وبعد عرضنا لهذه المفاهيم نجد أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها مرادفات لمفهوم الأمن الغذائي الذي يعني: "تمتع البشر في كافة الأوقات وفي جميع الأماكن بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة، ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل عيش حياة موفورة النشاط والصحة"<sup>13</sup>. إذا فالأمن الغذائي بوصفه أحد أبعاد الأمن الإنساني، يسعى إلى

توفير الغذاء للأفراد وضمان توزيعه وجودته، وهو بذلك يضمن حصولهم على حقهم في الغذاء الذي يشكل حق من حقوق الإنسان.

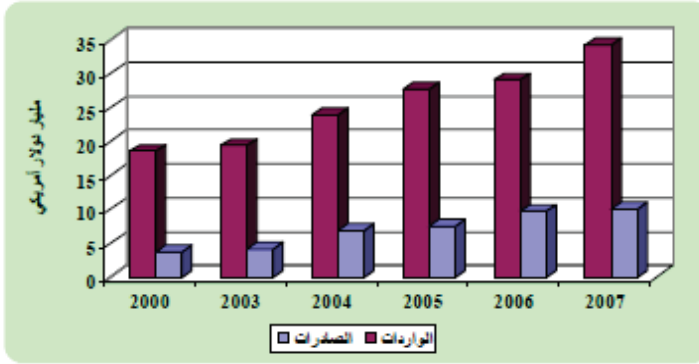
## 2- شروط توافر الأمن الغذائي:

هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تعزز من توفر الأمن الغذائي وتعزيزه داخل أي دولة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

**أ-المساحة الوافرة:** إن توفر المساحة الصالحة للزراعة من شأنه أن يسهم في زيادة المحاصيل الزراعية التي من شأنها أن ترفع من مستويات الغذاء داخل الدولة الواحدة، مما يقود إلى إشباع حاجيات المواطنين من الغذاء وسيقلل ذلك من واردات الدول للسلع الغذائية بل سيزيد ذلك من صادراتها. حيث تذهب العديد من تقارير المنظمة العالمية للغذاء *FAO* إلى التأكيد على استثمار الأراضي الصالحة، حيث نجد مثلاً أن المنظمة العالمية للغذاء أشارت في دراسة أجرتها حول العالم العربي أنه لو تم استثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب كافة في السودان وحده لأمكن إنتاج 96 مليون طن منها، وعندها سيحقق الوطن العربي فائضا يصل إلى 7 ملايين طن من الحبوب سنوياً، وبذلك سيتجاوز نصيب الفرد العربي من الحبوب نظيره الأمريكي، بيد أن 80 % من أراضي الدول العربية تقع في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة<sup>14</sup>.

وهو ما يوضحه الشكل المقابل حول تطور صادرات وواردات الدول العربية خلال الفترة 2000-2007.

الشكل (1) : تطور الصفارات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية  
خلال الفترة 2000-2007

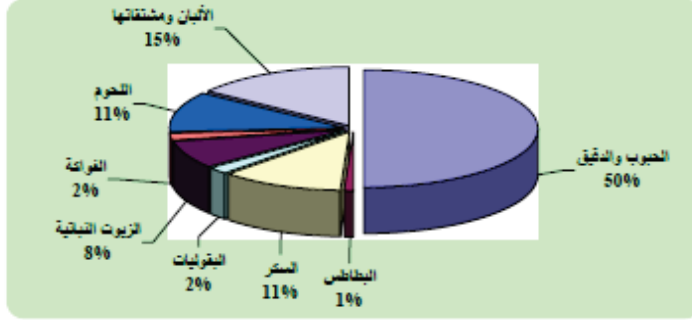


### المصدر: الأمن الغذائي في الدول العربية

[www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/.../93.pdf](http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/.../93.pdf)

**ب-الموارد المائية:** تشكل المياه أحد أهم العوامل الرئيسة في إنتاج الغذاء، فحيثما تتوفر المياه توجد الحياة، وبالتالي لابد من المحافظة على المياه من خلال إتباع استراتيجيات فعالة كإقامة السدود السطحية لحصد مياه الأمطار في المواسم المائية لاستخدامها في سنوات الجفاف، بالإضافة إلى تقوية البنى المؤسساتية لإدارة المياه من خلال إعداد البحوث والدراسات لترشيد استخدام المياه لزيادة المردود الاقتصادي. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2) : نسبة مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة  
القوة الغذائية عام 2007



### المصدر: الأمن الغذائي في الدول العربية

[www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/.../93.pdf](http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/.../93.pdf)

**ج- رؤوس الأموال:** إن زيادة الطاقة الإنتاجية من المواد الغذائية تتوقف على توافر الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية، فدونها يتعذر وضع الموارد الزراعية المتاحة موضع الاستثمار الأمثل. وبذلك يجب العمل على توفير الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي من مكينة وأسمدة وبذور ومبيدات حشرية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية من طرق وجسور ووسائل النقل المختلفة<sup>15</sup>.

**د- غياب إرادة النخب الحاكمة في تجاوز نقص الغذاء:** تعاني معظم شعوب الدول العربية من نقص كبير في الغذاء الذي من المفروض أن يشكل أولوية من أولويات الدولة، في حين نجد أن النخبة الحاكمة تقف عاجزة عن وضع استراتيجية واضحة وكفيلة بالقضاء على هذا المشكل أو حتى التقليل من حدته وتبعاته، وذلك يرجع بالأساس إلى عدم وجود إرادة حقيقية في التعامل مع هذا المشكل بجدية نتيجة لعدم كفاءة النخبة من جهة والتكاسل في التعامل مع الموضوع من جهة أخرى.

### 3-آليات وفواعل تحقيق الأمن الغذائي:

إن الأمن الغذائي قد اكتسب أهمية كبيرة بحيث أصبح لا يقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى كالأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الصحي... الخ"، لا سيما أن الغذاء هو المصدر الرئيسي للحياة<sup>16</sup>، كما أن تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره لم يعد حكرا على الدولة فقط بل أصبح وظيفة تعنى بها مختلف الفواعل المحلية والدولية على حد سواء، ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره لا بد من تفعيل مختلف الآليات لذلك.

إن تزايد مشاكل الغذاء في العالم بأسره، ومعاناة العديد من الدول من فجوة الغذاء استدعى أن تنتهج الدول في سياساتها ضد الجوع وانعدام الأمن الغذائي مجموعة من الآليات والتي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

#### أ-الآليات الإجرائية: وتتمثل هذه الآليات في:

- تشجيع ودعم الحركات التعاونية الزراعية، وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير كل المستلزمات لنجاح هذا الأخير.
- توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة، بذور محسنة، أسمدة وحيوانات مهيجنة.
- انتقاء الأطر الفنية وتأهيلها وتوزيعها على الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين جودته.
- منح الامتيازات والتسهيلات للدول الراغبة في إنتاج المحاصيل الزراعية التي تعانا الدولة المانحة نقصا فيها.

- تطوير أنظمة الرقابة على الكفاية الإنتاجية "إنتاجية العمل" من خلال الاعتماد على المعطيات التالية: الأصول الرأسمالية، الناتج، الرأسمال المستثمر، النفقات الإدارية، الطاقة الإنتاجية المخططة، والطاقة الإنتاجية الفعلية<sup>17</sup>.

#### ب- الآليات القانونية تشمل ما يلي:

- توفير قوانين ملائمة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بشكل صارم، بتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة إلى ذوي الاختصاص والكفاءات الزراعية<sup>18</sup>.

- جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية من خلال وضع أطر قانونية تعمل على تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير البيئة العملية المساعدة.

- تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والجمركية، وتحرير التجارة بالسلع الزراعية المحلية وتوفير الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية<sup>19</sup>.

#### ج- الآليات المؤسسية: من أهم هذه الآليات نذكر:

- إقامة خلايا ومراكز معنية بتطوير وتحسين الإنتاج الغذائي بتبني سياسات واستراتيجيات مدروسة.

- تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة التي تهتم بالمشاريع الزراعية النوعية والتي تعنى بزيادة الإنتاج وتحسينه.

- عمل المؤسسات الرسمية على وضع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي تسعى أي دولة إلى تحقيقه، وتجنباً لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المصدرة<sup>20</sup>.

- سعي المؤسسات الرسمية إلى وضع سياسات فعالة في حالة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية.

وما تجدر الإشارة إليه أن التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر نتيجة إفرازات العولمة، وبروز بعض المواضيع وتراجع أخرى، قد أدى إلى تغير المنظومة الفكرية بتغير مرتكزات التحليل في أغلب الدراسات، والتي يعتبر تراجع دور الدولة أهمها، فتكثيف العلاقات ما بين الدول وتشابك الموضوعات قد أدى إلى نتيجة مفادها عجز الدولة في التعامل مع أغلب المواضيع التي يعتبر الأمن أبرزها بصفة عامة، والأمن الغذائي موضوع دراستنا بصفة خاصة.

إن هذا التحول أدى إلى بروز فواعل جديدة أصبحت تعمل جنباً إلى جنب مع الدولة في حل المشاكل، لا بل أحيانا تعنى بحل المشاكل التي تقف الدولة عاجزة عن حلها، وفيما يلي سنتعرض إلى بعض الفواعل التي تعنى بتحقيق وتعزيز الأمن الغذائي:

#### أ-الدولة:

لقد تم في الجلسة السادسة والثلاثين من لجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت عام 2010 البدء في إعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية. والغرض من هذه الوثيقة هو تحسين عملية التنسيق وتوجيه العمل المتزامن من قبل مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة دعماً للعمل العالمي والإقليمي والقطري لمنع حدوث الأزمات الغذائية المستقبلية والقضاء على الجوع وضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع. يتم إعداد وثيقة الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية لتكون وثيقة فعالة يتم تحديثها من قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي على أساس العمليات المنتظمة للجنة الأمن الغذائي العالمي والمناقشات حول السياسة.

ومن المتوقع أن يصبح المستخدمون الرئيسيون لوثيقة الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية صانعي قرارات وسياسات في البلدان المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والإدراك المتزايد للحق في الغذاء المناسب. وتهدف هذه الوثيقة أيضاً إلى أن تكون أداة لدى صانعي السياسات والقرارات

في البلدان المانحة والوكالات التنموية التي تتولى المسؤولية عن برامج التعاون التنموي<sup>21</sup>. وتقدم الوثيقة مبادئ إرشادية وتوصيات من أجل العمل المتسق على المستوى العالمي والإقليمي والقطري من قبل جميع أصحاب المصلحة، مع التأكيد على الدور المحوري للملكية الدولة للبرامج التي تكافح انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا ما يوضح الدور المركزي الذي تقوم به الدولة، فهي المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره، وهي الملام الأول عن انعدامه وتدهوره.

تقوم الدول بتحسين سبل وصول الناس إلى الغذاء بأسعار ميسورة دون ربط الموارد التي يحتاجها الناس بعيشهم حياة صحية أو إنتاجية، فإذا كان الناس منتجين وفي حالة صحية جيدة فإنهم سيساهمون أكثر في المجتمع<sup>22</sup>.

## 2-القطاع الخاص:

يعد القطاع الزراعي الخاص أداة حيوية للنهوض بمجمل العملية الاقتصادية، وتكمن أهمية القطاع الخاص في الأمن الغذائي في كونه يمثل الأساس العملي لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين الحاجات الإنسانية وبالأمن الغذائي الوطني، لذا لا بد من تفعيل بعض القوانين والآليات التي تمكن هذا الأخير من القيام بالدور المنوط به من خلال:

- إعادة النظر في كافة القوانين والقرارات، التي تحكم العلاقات الزراعية والتي تحتاج إلى التطوير والتحديث لمواكبة نخضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دورا مهما فيه.
- الدعم الحكومي للمدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية تجاه المنتج المستورد.
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مخابر متخصصة لتحديد الأمراض النباتية وإجراء الفحوصات والتحليل الدقيقة للمنتجات الزراعية والبذور من أجل تحسين الغذاء<sup>23</sup>.

وبالتالي فقد تنامي دور القطاع الخاص في عملية تحقيق الأمن الغذائي، حيث أشار المدير العام لمنظمة التغذية العالمية خلال المنتدى الدولي للقطاع الخاص الذي نظم للبحث في قضية الأمن الغذائي الذي عقد بروما سنة 2009، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي قد تضاعف 3 مرات منذ سنة 2000<sup>24</sup>، حيث يساهم القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، ويزيد من تشغيل الأيدي العاملة، ويعد أحد أهم مصادر تنويع الدخل.

### 3- المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني هو الآخر دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص، وتتجلى مساهمته في:

- التوعية بمدى أهمية الغذاء وكيفية المحافظة عليه من خلال إقامة برامج وإعلانات توعية.
- القيام بحملات تحسيسية تقوم بالأساس على تحسين المنتج الغذائي وتوافره على معايير الجودة العالمية.
- إقامة جمعيات تعنى بمراقبة وتوزيع الغذاء على كافة الفئات الاجتماعية، والحرص على حصول كل فرد على الحد الأدنى من الغذاء في اليوم.
- مناهضة جمعيات حماية البيئة العالمية (مثل منظمة السلام الأخضر) لكل عمليات دفن النفايات الذرية أو العمليات التي تهدد التماسك البيئي وذلك في مختلف أنحاء العالم<sup>25</sup>، والتي تشكل تهديدا خطيرا للتربة التي تزرع فيها مختلف المحاصيل الزراعية، مما يؤثر على سلامة الغذاء وجودته.

وبذلك إن التفاعل الحقيقي لكل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من شأنه أن يعزز من توافر الأمن الغذائي داخل الدولة، والذي لا يتم إلا بتفعيل الآليات المختلفة

والمجدية لذلك، إلا أنه وبالرغم من عمل مختلف الفواعل على تحقيق الأمن الغذائي نجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق هذا الأخير.

#### 4-تحديات تحقيق الأمن الغذائي:

إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسية، تعترض الدول العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي.

ولقد ذهب العديد من الدارسين والمختصين الباحثين في الدراسات الأمنية إلى تقسيم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ-التحديات المباشرة: تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى:

##### 1-التحديات الطبيعية: والتي تشمل:

- تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي.

- مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي<sup>26</sup>، ومشاكل المياه.

- التأثير السلبي للكوارث الطبيعية كالزلازل على العديد من الأراضي والمناطق الزراعية

خاصة في المناطق المعرضة لذلك كآسيا.

## 2-التحديات الاجتماعية:

- التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن.

- تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية، جراء حقوق الإرث والتملك التي تحرم القطاع الزراعي من مزايا الإنتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي<sup>27</sup>.

## 3-التحديات السياسية والاقتصادية: وتتمثل في:

- تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيزه داخل الدولة، بالإضافة إلى تعثر الجهود التنسيقية الدولية وفشلها في معظم الحالات<sup>28</sup>.

- ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي الى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية<sup>29</sup>.

- تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.

- احتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت، لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة<sup>30</sup>.

ب-التحديات غير المباشرة: هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشر للأمن الغذائي والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

## 1-الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من

أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين،

أمثال مالتوس والاقتصادي السوفييتي يويارسكي. إن ما يقلق العالم ليست الزيادة السكانية وإنما الاتجاه المتسارع لهذه الزيادة.

في حين ذهبت الباحثة "سوزان جورج" في مؤلفها "كيف يموت النصف الثاني من البشرية" إلى تنبيه الغرب إلى مسألة في غاية الأهمية بقولها في مؤلفها: "... بدلا من تعليم الآخرين كيف ينبغي العيش وكم ينبغي إنجاب الأطفال، يجدر بنا في الغرب أن نحل بصورة أفضل دوافعنا الخاصة، فنحن نخاف بلا شك من أن شعوب العالم الثالث المتزايدة العدد قد تطلب منا في يوم من الأيام ما نحن مدينون لها به، وتتطاول على مستوى معيشتنا، إننا نخاف من أن ضغط السكان قد يظهر في آخر المطاف أن دواء العالم الوحيد هو الثورة...."<sup>31</sup>.

إن إشارة الكاتبة إلى هذه النقاط هي في بالغ الأهمية، ففي الحقيقة نجد أن عامل السكان لا يشكل تحديا فعليا للأمن الغذائي في أي دولة، ولكن التحدي الحقيقي والفعلي هو تسييس مشكل الغذاء، حيث نجد أن بإمكان الدول المتقدمة أن تخفف كثيرا أو بالأحرى نهائيا من مشاكل الغذاء ولكنها تأبى فعل ذلك خدمة لمصالحها ونتيجة حسابات استراتيجية معينة. إن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا قادرة ولوحدها على القضاء على مشكلة الغذاء في العالم ولكنها تقف متفرجة على المجاعات المتنامية في العديد من الدول لاسيما الإفريقية منها.

## 2- قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية:

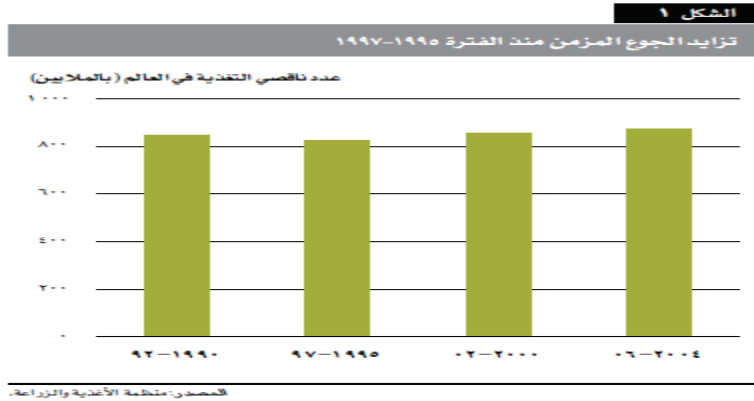
يشكل هذين العاملين تحديا للأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصاداتها بالغرب، نتيجة لسياسات استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف بالأساس إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة، والتي في الحقيقة لا تشكل السلع الغذائية الأساسية لغذاء الفرد. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في

تعميق جسور التبعية الاقتصادية من خلال تحويل أسواق الدول المتخلفة إلى أسواق استهلاكية واسعة<sup>32</sup>. إذا فهذه الدول تجدد نفسها دائما عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي الذي يكون تابعا للدول المتقدمة، وبالتالي في حالة حدوث أي أزمة غذاء ستجد هذه الدول نفسها المتضررة الأولى والأكثر، بالرغم من إمكانية خروجها من هذه الحلقة نتيجة توافرها على موارد وإمكانيات هائلة من شأنها أن تحقق لها أمنها الغذائي، لا بل الأكثر من ذلك وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن هذه التحليلات قابلة للتجسيد، ولكنها تصطدم بواقع قصور السياسات الاقتصادية المتبعة، نتيجة لغياب آليات وميكانيزمات فعالة من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة.

### 3- أزمة الجوع:

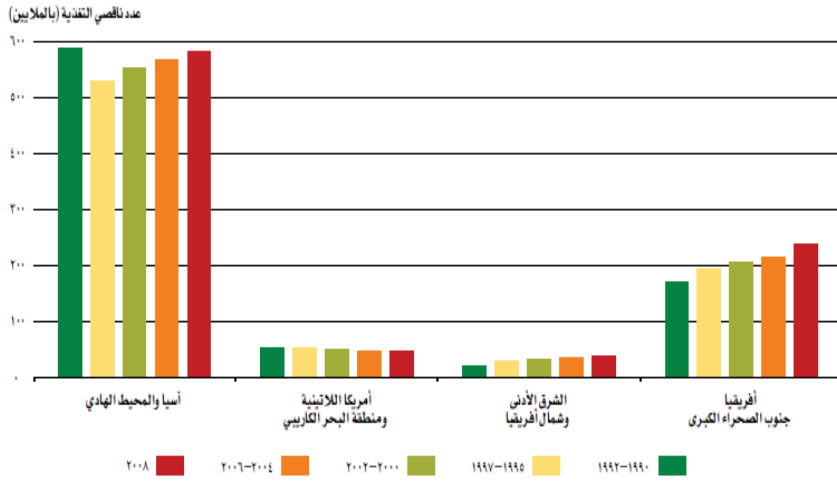
تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية<sup>33</sup>، حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة، واهدار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



لقد ازداد عدد الجياع خلال الفترة ما بين 1995-1997 و 2004-2006 في جميع الأقاليم باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي<sup>34</sup>، ولكن وحتى في هذا الإقليم انقلب هذا الاتجاه مع بداية الأزمات الغذائية والاقتصادية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

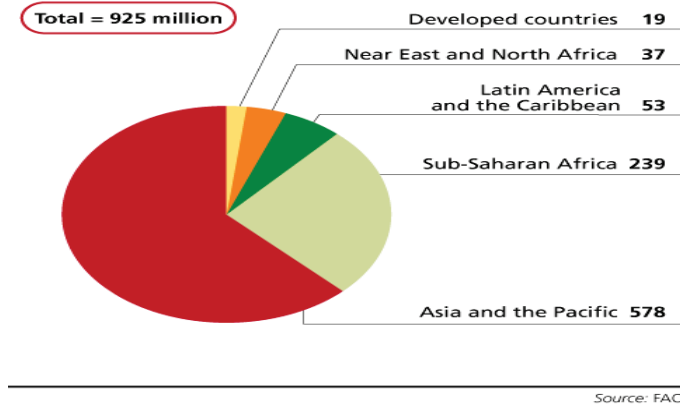
الشكل ٢

تزايد نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم: عدد ناقصي التغذية في أقاليم مختارة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٨



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

كما تشير بعض الدراسات إلى أنه وفي العقدین الأخيرین من القرن العشرين، هناك 200 مليون من البشر الذين ماتوا من الجوع، أو من أمراض ناتجة عن سوء التغذية، وأن هناك مليار من الأشخاص الذين يعانون بصفة مزمنة من سوء التغذية. إذا فالمسألة ليست مسألة تتعلق بتوافر الغذاء، وإنما تتمحور بالأساس حول قدرة الفرد على الوصول إلى الغذاء ونوعيته. ويوضح الشكل التالي عدد الجياع في العالم حسب إحصائيات 2010:



المصدر: *2012 World Hunger and Poverty Facts and Statistics*  
<http://www.worldhunger.org/articles/Learn/world%20hunger%20facts%202002.htm>

### الختامة :

إن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائيا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كالحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية وبعدها من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

إن مهمة الأمن الغذائي هي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على الحكومة التي يتعين عليها تهيئة البيئة المواتية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي ينبغي للحكومات أن تتعاون معها تعاوناً فعالاً من أجل تحقيقه، إلا أنه وللأسف تبقى هذه استنتاجات نظرية لأن الواقع يطرح إشكاليات مغايرة تماماً حيث نجد تدهور مستويات تحقيق الأمن الغذائي في معظم الدول ولاسيما الدول العربية التي تعاني شعوبها من انعدام الحد الأدنى لمستويات الأمن الغذائي، و ذلك راجع في الحقيقة إلى غياب الإرادة السياسية الجدية في التعامل مع مشكل الغذاء، مع عدم تفعيل الآليات اللازمة لتحقيقه، بالإضافة إلى عدم تقاسم الدولة لمسؤولية توفير الغذاء مع مختلف القطاعات الأخرى ممثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبذلك فتتحقيق الأمن الغذائي منوط بالتفاعل الإيجابي لمختلف الفواعل، لأن تحقيقه في دولة ما من شأنه أن يعزز بعداً من أبعاد الأمن الإنساني الذي يجعل من الإنسان محور اهتمامه.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي النخب الحاكمة بأهمية هذا الأخير، ومدى تسخيرها للآليات والوسائل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المعدة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

## الهوامش:

### 1-الكتب:

- إسماعيل محمود، داليا، "المياه والعلاقات الدولية"، مصر: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.
- برقاي أحمد وآخرون، "الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001"، القاهرة: مركز البحوث العربية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية (جامعة دمشق)، الطبعة الأولى، 2003.
- حداد، ريمون، "العلاقات الدولية"، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى، 2000.
- سلمان، محمد، مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها، سوريا: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2001.

### 2-المجلات:

- الراوي، منصور، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، مجلة شؤون عربية، العدد 75، سبتمبر 1993.
- حماد، خليل، محمد نصر، الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، سبتمبر 1996.
- علوان، عبد الصاحب، "قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، ماي 2001.
- طروب، بحري، الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد، مجلة المفكر، العدد السابع، نوفمبر، 2011.

## 3-مواقع الانترنت:

- أبو جودة، الياس، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، مجلة الدفاع الوطني، تم تصفح الموقع يوم 2012/03/23:  
• «<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155>»
- برقوق، أمحمد، "الأمن الإنساني: مقارنة ايتو معرفية"، تم تصفح الموقع يوم 2012/03/12  
<http://berkouk-mhaned.yolasite.com>:
- العدوي، محمد أحمد علي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم...والعلاقات المتبادلة"، تم تصفح الموقع يوم 2012/03/25:  
• «<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf>»
- نبيل جعفر عبد الرضا، نبيل، "السياسات المقترحة لتطوير القطاع الخاص الوطني في العراق"، تم تصفح الموقع يوم 2012/05/20:  
• <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=304419&r=0&cid=0&u=&i=0&q=>
- "الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات"، تمت زيارة الموقع يوم 2012/06/02:  
• [www.karianet.org/.../299](http://www.karianet.org/.../299) الأمن\_الغذائي\_العربي...  
• "الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم 2012/05/25  
<http://web.worldbank.org>:
- "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/25  
• <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/global-strategic-framework/ar/>
- "الجوع في العالم"، تم تصفح الموقع يوم 2012/06/12:

- <http://ar.wfp.org/hunger>
- "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية-التأثيرات والدروس المستفادة روما 2009"، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/12:
- <http://www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a.pdf>
- "حث القطاع الخاص على المساعدة في حسم مشكلات الجوع"، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/24:
- <http://www.fao.org/news/story/ar/item/37302/icode/>
- "مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/28:
- [www.yemen-nic.info/contents/Agric/Studies/4.pdf](http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/Studies/4.pdf)
- - Khalifa Musa , Awad, «African Co-operation For Achieving Food Security», International University of Africa, seen 02/06/2012:
- [www.iua.edu.sd/iua\\_magazine/african.../011.doc](http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/african.../011.doc)
- - "Food Security Strategy", le 22/03/2012
- [http://www.fao.org/righttofood/inaction/countrylist/Australia/food\\_security\\_strategy04.pdf](http://www.fao.org/righttofood/inaction/countrylist/Australia/food_security_strategy04.pdf)
- 14 « La Situation Des Enfants Dans Le Monde, Unicef, La Malnutrition : Causes, Conséquences et Solutions », Vu Le 20/03/2012, dans :
- « <http://www.unicef.org/french/sowc98/pdf/presume.pdf> »
- 15- "Ozone: A Threat To Food Security In South Asia", SEI: Stockholm Environment Institute, Seen 14/05/2012;
- [www.sei-international.org/.../food\\_security\\_ozone](http://www.sei-international.org/.../food_security_ozone)
- 16- « Trade, Foreign Policy, Diplomacy, And Health », seen: 12/02/2012, in:
- « <http://www.who.int/trade/glossary/story028/en/index.html> »

31- بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص 71.

32 - المرجع السابق، ص 74.

33- المرجع السابق، ص 71 - 72.